الصباح الاقتصادية 12
العدد 2590 - السنة التاسعة
الأحد 15 محرم 1438 - الموافق 16 اكتوبر 2016
Sunday 16 October 2016 - No.2590 - 9th Year

وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي

«الشال»: العجز المالي المقدر لدول الخليج الست خلال 2016 يقدر بـ 130.8 مليار دولار

أوضح تقرير «الشال» أنه أظهر آخر التحليلات حول اداء الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، وشملت 10 بنوك كويتية بشكل منفرد. وتشير الأرقام المجمعة إلى أن صافي أرباح البنوك، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، بلغ نحو 357.1 مليون دينار كويتي، وبانخفاض مقداره 14.1 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 3.8%-، مقارنة بنحو 371.2 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. مبررات الانخفاض كانت ارتفاع في المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع الإيرادات التشغيلية (نظراً لوجود أرباح استثنائية في الفترة المقارنة). وعند مقارنة أرباح الربع الثاني مع أرباح الربع الأول، نجدها انخفضت بنحو 5.2%-، وصولاً إلى نحو 173.8 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت ارتفاعا طفيفا، وبنحو 0.2% عند مقارنتها مع أرباح الربع الثاني من عام 2015.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 229.3 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 64.2% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومنخفضة بنحو 10.6%- مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 127.9 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 35.8% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 11.5% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال النصف الأول كان أفضل.

وتشير بيانات الأداء المالي بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنوك بنحو 7.2%، مقارنة بارتفاع أعلى لمستوى المصروفات التشغيلية وبحدود 17.2%، مما أدى إلى انخفاض صافي إيرادات التشغيل قبل خصم المخصصات إلى نحو 657.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 690.8 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغ نحو 4.8%-، وانعكس الأثر مباشرة على انخفاض قيمة صافي أرباح البنوك.

وبلغ إجمالي المخصصات (شاملاً مخصصات خسائر الإئتمان وخسائر انخفاض القيمة) التي حجزتها البنوك الكويتية في النصف الأول 272 مليون دينار كويتي، منخفضة بنسبة 0.6%- عن مستوى مخصصات النصف الأول من عام 2015، وانخفض رصيد مصروف المخصصات للقروض (خسائر الإئتمان) خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بنحو 21.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 8.7%-، حيث بلغ إجمالي مصروف المخصصات للقروض (خسائر الإئتمان) إلى صافي الأرباح نحو 63.9% منخفضا من 67.3% للفترة ذاتها من السنة الفائتة. وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوبة على أساس سنوي، نحو 13 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 16 مرة للفترة نفسها من العام الفائت. وانخفضت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك المحسوبة على أساس سنوي، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، فانخفض العائد على إجمالي الأصول، إلى نحو 1%، مقارنة بنحو 1.1%. وانخفض ايضا، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 6.9%، مقارنة بنحو 8.4%.

ويذكر «تقرير مركز الجمان» بان نصيب «بنك الكويت الوطني»، من صافي القروض والسلفيات، بلغ نحو 32.2%، و19.9% لـ«بيتك»، اي أن اثنان من البنوك استحوذا على 52.1% منها، واكتفت البنوك الثمانية الأخرى بأقل من النصف، او بما نسبته 47.9%. اتاها «بنك وربة» بنسبة 1.6%، ثم «بنك الكويت الدولي» بنسبة 2.8%، وهما بنكان إسلاميان.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق اعلى قيمة في أرباح البنوك العشرة ببلوغها نحو 150.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 27 فلسا كويتيا)، او نحو 42.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، ولكن مستواها تراجع بنحو 7.8%-، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2015. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني اعلى أرباح بنحو 70.9 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 13.7 فلساً)، او نحو 19.8% من صافي ارباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 13.7%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. بينما كان «بنك وربة» الاقل مساهمة في رصيد الأرباح، حيث بلغ نصيبه نحو 455 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 315 الف دينار كويتي، وان ظل مستحوذاً على اعلى نسبة نمو في قيمة الأرباح، وبنحو 44.4%. وحاق «بنك بوبيان» نحو 18.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع 16 مليون دينار كويتي، اي بنسبة نمو بلغت نحو 17.9%. وحقق «البنك التجاري الكويتي» اعلى نسبة تراجع في الأرباح من بين البنوك الأخرى بنسبة بلغت نحو 31%-، وصولا إلى نحو 11.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 16.7 مليون دينار كويتي.

ذكرنا في العام الفائت بان ربحية قطاع البنوك سوف تتعرض لضغوط في العام الجاري، ورغم ان قطاع البنوك المحلي بتكيف مع بيئة تشغيل صعبة بسبب ضعف أسواق النفط والأحداث الجيوسياسية الساخنة، إلا ان العام القادم سيكون اكثر صعوبة إن إستمرت سيولة واسعار رهوناتها بالانخفاض.

إستمرار إنحسار سيولة البورصة

إنتهى ربع السنة الثالث، وسيولة البوصة مستمرة في الإنحسار، وإذا اضفنا إليها إنحسار سيولة سوق العقار في الشهور الثمانية الأولى من العام الجاري بنحو 27.7%- مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، يتضح حجم إنحسار اللقة في الأصول المحلية، وبلغت سيولة البورصة للربع الاول من العام الجاري نحو 835.9 مليون دينار كويتي، فالفدة نحو 37.1%- مقارنة بسيولة الربع الاول من العام الفائت، وفقدت سيولتها نحو 10.4%- في الربع الثاني مقارنة بسيولة الربع الأول.

وفقدت 49.3%- في الربع الثالث مقارنة بسيولة الربع الثاني، وفقدت في الارباع الثلاثة الاولى من العام الجاري نحو 38.2%- مقارنة بسيولة الفترة نفسها من العام الفائت.

ومتابعة لما ذكرناه سابقاً حول الإنحراف الشديد في سيولة البورصة الشحيحة، توزعت تلك السيولة لتحصل 95 شركة مدرجة، او نحو 50% من الشركات للدرجة، من ضمنها ست شركات منسحبة، على نحو 97.3% من سيولتها، وذلك يعني ان 95 شركة او نحو 50% من عدد الشركات للدرجة حصلت على 2.7% فقط، من تلك السيولة. والواقع ان الشركات شحيحة السيولة تشمل ضمنها شركات تكاد تنعدم سيولتها، فنحو 10.5% من الشركات المدرجة بلغ نصيب الشركة الواحدة منها من السيولة في تسعة شهور، نحو 21.2 الف دينار كويتي، وبلغ نصيب كل واحدة منها في الربع الثالث من العام الجاري، نحو 5.8 الف دينار كويتي.

وعند مقارنة سيولة البورصة الكويتية مع سيولة اكبر اربع اسواق لدول مجلس التعاون الخليجي، نجد سيولتها في الارباع الثلاثة الأولى من السنة الجارية قد بلغت 6.494 مليار دولار امريكي، مقارنة بنحو 9.590 مليار دولار امريكي لسيولة بورصة ابوظبي، و14.625 مليار دولار امريكي لسيولة بورصة قطر، و24.837 مليار دولار امريكي لسيولة بورصة دبي، و228.481 مليار دولار امريكي لسيولة بورصة السعودية. ذلك يعني، ان سيولة بورصة الكويت خلال الفترة المذكورة تساوي 67.7% من سيولة بورصة ابوظبي، و44.4% من سيولة بورصة قطر، و26.1% من سيولة بورصة دبي، و2.8% من سيولة بورصة السعودية، وقبل أزمة العالم المالية كانت بورصة الكويت ثاني اعلى سيولة لبورصات كل المنطقة العربية.

ولأن عدد شركاتها المدرجة البالغ 184 شركة هو الأعلى مقارنة بـ 175 شركة للسعودية، و59 شركة في دبي و49 شركة لابوظبي و44 شركة لقطر، يصبح وضع السيولة اسوأ إذا قيس بنصيب الشركة في كل سوق منها. فالشركة الواحدة المدرجة في بورصة الكويت حظيت بنحو 18% من نصيب سيولة الشركة الواحدة في بورصة ابوظبي في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري، و14.4% في الربع الثالث منه، و10.6% و6.6% على التوالي من نصيب سيولة الشركة الواحدة في بورصة قطر، و8.4% و6.8% ببورصة دبي، و2.70% و2.65% مقارنة ببورصة السعودية.

الخلاصة هي، ان سيولة البورصة الكويتية شحيحة ومستمرة في الإنحسار، وان توزيعها المتفاوت بحدة بين الشركات يوحي بتبعات أكثر خطورة، وان وضع السيولة المقارنة مع اسواق في الإقليم يؤكد مدى إنحدار تلك السيولة، وذلك مجرد تشخيص لمرض ازمة ثقة كبيرة في طريقها لتمثال سوق العقار المحلي، والخطورة كامنة من إستقراء تاريخ الأزمات في العالم، فقد يكون امراً صحياً تصحيح مستوى اسعار الأصول، اي السماح بهبوطها الأمن لو كان ذلك يسهم في تحسين تنافسية الاقتصاد، ولكن، في غياب اي مشروع تنمية حقيقي، هناك خطورة كبيرة من انتقال ازمة الأصول إلى ازمة مصارف، ثم إلى الاقتصاد الحقيقي. ومؤشر بدء الضغط على ارباح المصارف بسبب أوضاع رهوناتها بات واضحا، والإدارة العامة لم تفعل شيء منذ ازمة عام 2008. ولا تعي ماذا تفعل لإستباق حدوث الأزمة في المستقبل.

إدارة سوق النفط

عندما حدثت ازمة العالم المالية في عام 2008، هبطت اسعار النفط بشدة حين فقدت نحو 60% من مستوى ما قبل الأزمة، ورغم ان الأزمة كانت في بداياتها، قامت اوبك بتقديم موعد إجتماعها الوزاري من 18 نوفمبر 2008 إلى 24 اكتوبر 2008، اي بنحو 25 يوماً. تلك الحمية لم تكن مطلوبة حينها، ورغم ذلك عقد الإجتماع وإتخذ وزرائها قرار بخفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً، او بنحو 5.2%. وكان قراراً مستعجلاً، ولم يُحترم كالعادة. ولكن، التعافي السريع لأداء الاقتصاد العالمي وما تبعه من احداث جيوسياسية في دول نفطية او قريبة منها، وربما برغبة إستراتيجية من الدول المستهلكة لتطوير تقنيات النفط غير التقليدي، اعادت اسعار النفط إلى مستويات عالية قياسية.

ازمة سوق النفط الحالية، مختلفة عن سابقتها، فضعف نمو الاقتصاد العالمي بات حقيقة طويلة الأمد، والضعف طال الدول المستوردة للنفط والغاز، والتقدم التقني وضع سقفا اعلى هابط لبرميل النفط، ومستوى النفقات العامة في دول النفط بات عالياً جداً بسبب إجراءات التوسع المالي في زمن رواج سوق النفط، والإيرادات المالية التي باتت شحيحة، اصبحت توجه بشريحة متزايدة لتمويل الصدامات الجيوسياسية. وعليه باتت المخاطر عالية، فالفشل في التعامل مع أوضاع مالية صعبة، يعني فشلا إجتماعيا وسياسيا ايضا، ونماذج تلك المخاطر بدات من فنزويلا، والفاصل بين حدوثها لدول نفطية اخرى، هو الوقت، إن إستمرت في إرتكاب الخطايا.

دول مجلس التعاون الخليجي الست مثلاً، من المقدر لها ان تحقق عجزاً مالياً للعام الجاري 2016 بحدود 130.8 مليار دولار امريكي، وان يبلغ العجز المالي المتراكم حتى عام 2021 نحو 473.1 مليار دولار امريكي وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي. ذلك صحيح، رغم مرور عامين على ضعف سوق النفط وإعلانها سياسات إصلاح مالي، ورغم التوقعات بتحسن اسعار النفط عن مستواها الحالي. ونتيجة تفاوت قدراتها المالية، فبعضها لن يحتمل الصمود حتى عام 2021. والضغط سوف يبدأ في سوق العمل، اي ارتفاع معدلات البطالة، وعجوزات الموازين الخارجية، وقد يؤدي إلى خفض سعر صرف عملة او أكثر، بما يترتب عليه من ضغوط تضخمية تخفض الدخول الحقيقية وتفاقم من ازمة البطالة.

لذلك، هناك حاجة ملحة للتفاهم حول سوق النفط لتاجيل مصيدة الإفتراض وخفض مستوى عدم اللقة، وذلك لن يحدث سوى بعد قناعة كل الأطراف شاملا إيران وروسيا بان الصدامات المباشرة او صدامات الوكالة، هي تكرار غير ذكي لتجربة الحرب العراقية الإيرانية ثم غزو الكويت. ورغم ان دول الإقليم حيثما دخلت ازمة مالية رئيسية، إلا ان اهميتها الإستراتيجية كانت غالية مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لدعم سوق النفط لإنقاذها، كما كان النمو الاقتصادي الصيني والهندي غير المسبوق عنصراً اساسيا في إستعادة سوق النفط لعافيته، اليوم، عدد السكان اكبر، والنفقات العامة اعلى بكثير، والتقنيات الحديثة وضعت سقفا اعلى هابط لاسعار النفط، والتلاحم الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بات مجرد تاريخ، والجاستا -JASTA- دليل ومثال، والصين في ادنى معدلات نموها. لا رافة ولا وصاية باتت متوقعة من العالم حولنا، وبات علينا ان نعالج اوضاعنا لوحدنا، وتجارب العالم تؤكد بان تجاوز مثل هذه الأزمات لا يتحقق سوى بالتلاحم الداخلي والتعاون الإقليمي، وحتى اللحظة، وضع دولنا معاكس.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – سبتمبر 2016

رغم ان اداء اسواق العينة كان مختلطا في شهر سبتمبر الفائت، إلا انه مال إلى الأداء السالب، إذ حققت 9 اسواق اداءً سالباً، بينما حققت 5 اسواق اداءً موجباً، وقلت 7 اسواق في المنطقة الموجبة، اي حققت مكاسب مقارنة بمستواها في بداية العام الجاري، ومثلها، اي 7 اسواق، حققت خسائر لنفس الفترة، اي قلت في المنطقة السالبة.

اكبر الخاسرين خلال شهر سبتمبر كان السوق السعودي الذي فقد نحو 7.5%- من قيمته، وهوت به إلى قاع المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بنحو 18.6%-، ثاني اكبر الخاسرين كان السوق القطري بخسائر بنحو 5-% في شهر واحد، ولكنه ظل في قاع المنطقة الموجبة بمكاسب هامشية منذ بداية العام، او نحو 0.1%. وثالث اكبر الخاسرين كانا السوق الصيني والسوق الياباني بخسائر بنحو 2.6%- لكل منها، وإحتل السوق الصيني مركز ثاني اكبر الخاسرين منذ بداية العام بخسائر بنحو 15.1%-، والسوق الياباني ثالث اكبر الخاسرين منذ بداية العام بنحو 13.6%-.

اكبر الرابحين كان السوق البريطاني بمكاسب بنحو 1.7% كانت كفيلة بالإرتقاء به إلى اول ترتيب الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 10.5%. اي انه تخطى سوق دبي والسوق الهندي اللذين كانا اول وثاني ترتيب الرابحين في نهاية شهر اغسطس الفائت. ثاني اكبر الرابحين في شهر سبتمبر كان المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بمكاسب بنحو 1.3%، وثالث الرابحين كان سوق البحرين بمكاسب بنحو 0.7%. وان ظل السوقان في المنطقة السالبة.

ولازال الارتفاع والهبوط في اداء اسواق العينة من دون هوية جغرافية او فارق بمستوى النضج هو السمة الغالبة، فاسواق إقليم الخليج إنقسمت بشدة ما بين المنطقة الموجبة والمنطقة السالبة، فثلاثة من أسواق الإقليم، هي اسواق دبي ومسقط وابوظبي ضمن الأسواق التي حققت مكاسب منذ بداية العام، والسوق القطري على الحياد تقريبا، اي لا مكاسب ولا خسائر، بينما أسواق البحرين والكويت والسعودية في المنطقة السالبة، واداء السوق السعودي السالب يكاد يكون معاكسا تماما لاداء سوق دبي الموجب. ويُعزى هذا الضعف في معظمه إلى قرب إحتمال رفع أسعار الفائدة الأمريكية، وإلى مشاكل بنوك ضخمة مع وزارة العدل الأمريكية -دوتشه وولزفارغو مثال- وإلى ضعف اداء الإقتصاد العالمي، وإلى الحالة الجيوسياسية العنيفة السائدة في الإقليم.

ويظل التنبؤ باداء شهر اكتوبر صعب، فموعد قرار الفيدرالي الأمريكي يقترب، وبقية المتغيرات المؤثرة لازالت تفرز نتائجها، ولازال إقليم الخليج يجد صعوبة كبيرة في التأقلم مع تداعيات ضعف سوق النفط وسخونة اوضاعه الجيوسياسية. لذلك من المحتمل ان يستمر الأداء مائلا قليلا إلى الضعف مع إحتمال التارجح في الإتجاهين، الموجب او السالب، وتظل اي اخبار في اي إتجاه مؤثر في المتغيرات المذكورة عامل رئيسي في توجيه إتجاهات التداول.

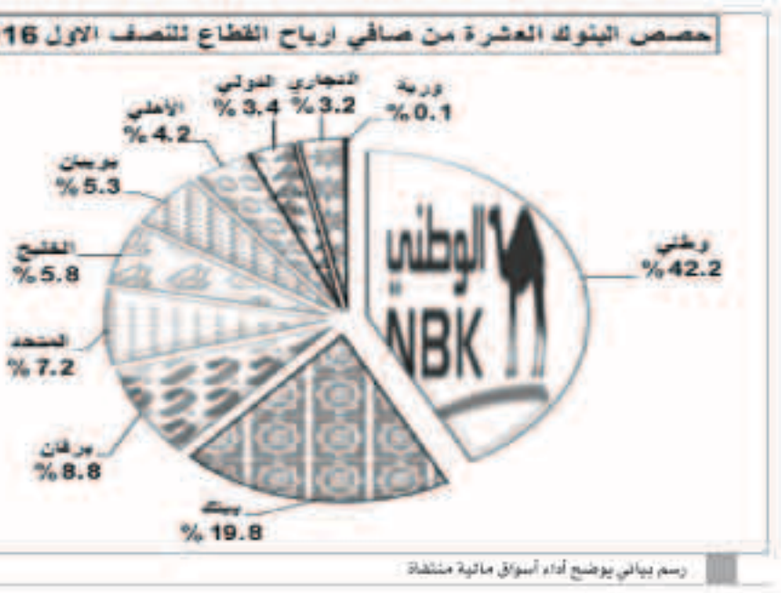

رسم بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

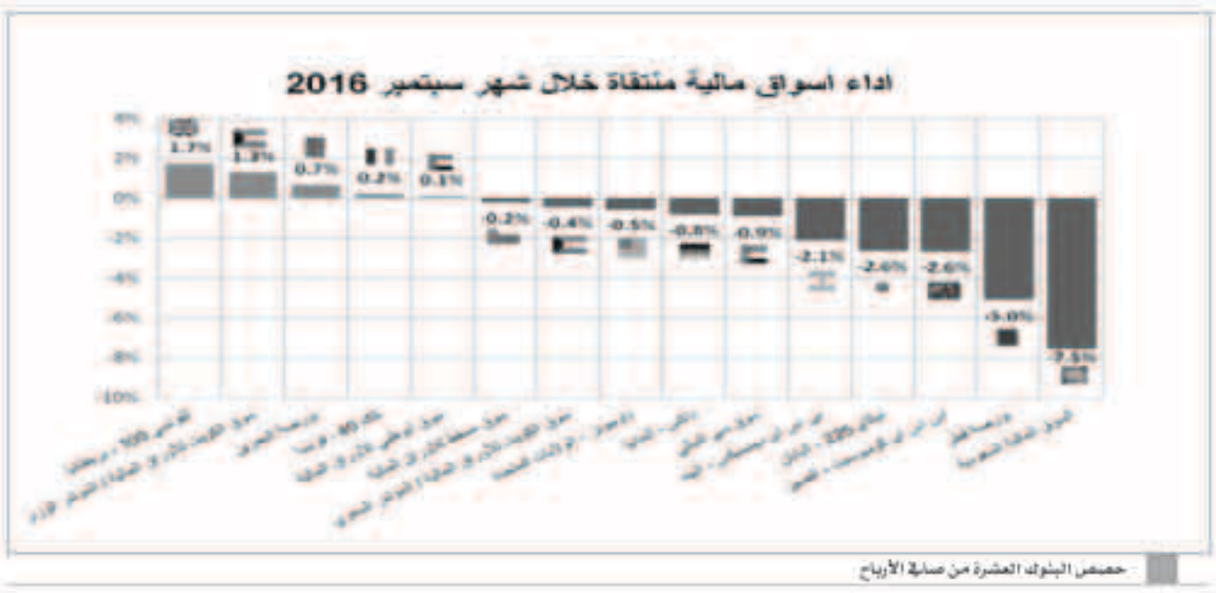

حصص البنوك العشرة من صافي الأرباح

السوق السعودي أكبر الخاسرين خلال شهر سبتمبر حيث فقد نحو 7.5%- من قيمته هوت به إلى قاع المنطقة السالبة

سيولة البورصة الكويتية شحيحة ومستمرة في الانحسار وتوزيعها المتفاوت بحدة بين الشركات يوحي بتبعات أكثر خطورة

«الوطني» يستمر في تحقيق أعلى قيمة بين البنوك الكويتية ببلوغ 150.6 مليون دينار خلال الأشهر الستة الأولى

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، اقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 325.5 نقطة، وبإنخفاض بلغ قيمته 2.3 نقطة، ونسبته 0.7% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 40.4 نقطة، اي ما يعادل 11% عن إقفال نهاية عام 2015.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2016/10/13	يوم الخميس 2016/10/06	التغير %	إقفال 2015	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	322.0	327.8	(1.8)	401.1	(19.7)
2	بنك الخليج	186.9	186.9	0.0	211.3	(11.5)
3	البنك التجاري الكويتي	332.6	332.6	0.0	402.3	(17.3)
4	البنك الاهلي الكويتي	203.0	203.0	0.0	245.5	(17.3)
5	بنك الكويت الدولي	193.8	197.9	(1.1)	235.5	(17.7)
6	بنك الاهلي المتحد	339.0	339.0	0.0	424.2	(20.1)
7	بنك برقان	297.7	297.7	0.0	359.6	(17.2)
8	بيت التمويل الكويتي	988.6	988.6	0.0	1,052.0	(6.0)
	قطاع البنوك	**342.7**	**345.7**	**(0.9)**	**409.7**	**(16.4)**
9	التسهيلات التجارية	121.3	118.4	2.4	125.6	(3.4)
10	الاستثمارات المالية	235.1	231.0	1.8	235.1	0.0
11	الاستثمارات الوطنية	135.9	138.4	(1.8)	110.7	22.8
12	مشاريع الكويت القابضة	1,114.2	1,203.4	(7.4)	1,292.5	(13.8)
13	السمان للتمية والاستثمار	57.4	58.1	(1.2)	45.7	31.4
	قطاع الاستثمار	**317.4**	**334.1**	**(5.0)**	**347.4**	**(8.6)**
14	الكويت للتأمين	52.5	52.9	(0.8)	67.3	(22.0)
15	الخليج للتأمين	359.3	370.7	(3.1)	427.7	(16.0)
16	الاهلية للتأمين	169.0	169.0	0.0	199.0	(15.1)
17	وربة للتأمين	86.9	86.9	0.0	88.5	(1.8)
	قطاع التأمين	**136.2**	**138.4**	**(1.6)**	**162.9**	**(16.4)**
18	عقارات الكويت	82.1	82.1	0.0	88.6	(7.3)
19	العقارات المتحدة	193.7	191.7	1.0	193.7	0.0
20	أرضية الصناعية	169.7	172.0	(1.3)	187.8	(9.6)
21	الصالحية العقارية	1,473.8	1,473.8	0.0	1,494.0	(1.4)
	قطاع العقار	**177.3**	**177.4**	**(0.1)**	**184.3**	**(3.8)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية	98.3	96.5	1.9	112.6	(12.7)
23	اسمنت الكويت	557.8	557.8	0.0	595.5	(6.3)
24	صناعات الورق والتغليف	105.2	105.2	0.0	104.9	0.3
25	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	147.9	149.9	1.4	149.9	0.0
26	المقاولات والصناعات المعدنية	56.2	56.2	0.0	64.8	(13.3)
	قطاع الصناعة	**160.5**	**159.4**	**0.7**	**172.4**	**(6.9)**
27	الصناعات الكهربائية	596.3	590.1	1.1	577.5	3.3
28	المصانع الكويتية	165.0	165.0	0.0	115.5	42.9
29	المعادن الصناعية	1,824.0	1,862.8	0.0	1,862.8	(2.1)
30	شركة زين	307.0	307.0	0.0	353.8	(13.2)
31	شركة الصناعات الغذائية	9.8	9.7	1.0	11.7	(16.2)
	قطاع الخدمات	**570.0**	**569.4**	**0.1**	**595.6**	**(4.3)**
32	نقل وتجارة المواشي	183.3	193.3	(5.2)	106.7	71.8
33	شركة الصناعات الغذائية	88.0	86.9	1.3	81.8	7.6
34	المتحدة للنواعين	58.7	58.7	0.0	65.3	(10.1)
35	الكويتية للكابلات الكهربائية	2,561.9	2,522.3	1.6	1,970.7	30.0
	قطاع الأغذية	**896.1**	**875.9**	**1.2**	**681.5**	**30.0**
36	الشركة الوطنية والصناعية	341.6	341.6	0.0	362.5	(5.8)
37	اسمنت الخليج	302.4	302.4	0.0	322.6	(6.3)
38	اسمنت ام القوين	415.0	415.0	0.0	588.6	(12.4)
	المؤشرات غير الكويتية	**218.6**	**218.6**	**0.0**	**228.6**	**(4.4)**
	المؤشر العام	**325.5**	**327.8**	**(0.7)**	**365.9**	**(11.0)**

جدول التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت